

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٨ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



AR

CD/19/18
الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
8 ديسمبر 2019

تعزيز العلاقات
المدنية – العسكرية في إدارة الكوارث
(القرار 7 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2005)

تقرير مرحلي

وثيقة من إعداد
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر

جنيف، أكتوبر 2019

عرض موجز

تتضمن الوثيقة التوجيهية "العلاقات بين مكونات الحركة الدولية والأجهزة العسكرية" (وثيقة توجيهية)، المرفقة بالقرار 7 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2005، المبادئ التوجيهية الرئيسية للسياسات بشأن العلاقات بين الأجهزة العسكرية ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة). وتكمل الوثيقة بمبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمساعدة الإنسانية (المبادئ والقواعد¹ التي تتناول العلاقة بين الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) والأجهزة العسكرية؛ وبالقرار 7 الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، "تعزيز استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للاحتياجات الإنسانية المتزايدة".

وتطورت العلاقات مع الأجهزة العسكرية التي تشارك في مواجهة الكوارث بشكل كبير منذ عام 2005، كما اتضح خلال زلزال هايتي في عام 2010، والإعصار هايان في عام 2013، وتفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا في عام 2014، وزلزال نيبال في عام 2015، وصولاً إلى الإعصار إيداي في عام 2019. وأضحى تدخل الأجهزة العسكرية أمراً شبه عادي. وفي الواقع، وفي ظل تواصل ارتفاع وتيرة وقوع الكوارث وحجمها لتتجاوز بذلك قدرة المنظمات الإنسانية على مواجهتها، يُرجح أن تتنامى مشاركة الجهات العسكرية فيتنامي بذلك التفاعل بين الجهات المكلفة بمواجهة الكوارث في الحركة والأجهزة العسكرية الدولية. وتفرض المشاركة المتزايدة للأجهزة العسكرية وعمليات التفاعل معها أثناء الكوارث عبئاً أكبر على مكونات الحركة لضمان اتساق العلاقات بين الأجهزة العسكرية وكل مكون من مكوناتها، ولمواصلة الجهود لتعزيز التعاون والتنسيق داخل الحركة وفقاً لاتفاق إشبيلية وتدبيره التكميلية².

وفي ضوء هذا التطور الذي تشهده عمليات مواجهة الكوارث، يجب مواصلة تنفيذ الوثيقة التوجيهية والمبادئ والقواعد لضمان أن تكون علاقات الحركة المدنية مع الأجهزة العسكرية في إدارة الكوارث علاقات متسقة، وقائمة على المبادئ، ومصاغة في إطار مبادئ توجيهية عملية مشتركة، ومدعومة بالخبرات والأدوات والتدريبات المناسبة، ومقبولة ومفهومة من أصحاب المصلحة الخارجيين. ومواصلة التنفيذ أمر ضروري أيضاً لحماية "الركن الأحمر" لعمل الحركة الإنساني.

ودعماً لتحقيق هذا المسعى الشامل ضمن معايير السياسات القائمة، نوصي باعتماد خطة عمل مدتها ثلاث سنوات تهدف إلى ما يلي:

- إعداد إطار تشغيلي مشترك بشأن العلاقات المدنية – العسكرية للممارسين المعنيين بمواجهة الكوارث في الحركة من خلال جرد الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات وتبادلها واعتمادها لأغراض التنفيذ على المستويات الدولي والإقليمي والوطني
- إقامة شبكة على نطاق الحركة تستخدم موارد مشتركة ودائمة لتعزيز الصلاحيات والمعارف والخبرات المتصلة بالعلاقات المدنية – العسكرية.
- الاضطلاع بأنشطة داخلية وخارجية في مجال المناصرة من أجل الحفاظ على حيز العمل الإنساني المتاح للحركة وضمان أن يكون لها صوت مؤثر في التطورات التي تطرأ مستقبلاً على العلاقات المدنية – العسكرية في جميع أنحاء العالم.

العلاقات المدنية – العسكرية هو مصطلح يستخدم داخل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لوصف التفاعل بين مكونات الحركة والأجهزة العسكرية فيما يتعلق بأنشطة التأهب للكوارث ومواجهتها.

¹ نسخة منقحة اعتمدها الهيئة العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام 2013 وأقرها المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام 2015 (القرار 7).

² اتفاق إشبيلية، 1997، و"تنفيذ اتفاق إشبيلية"، مجلس المندوبين لعام 2005، القرار 8

(1) مقدمة ومعلومات أساسية

منذ اعتمد مجلس المندوبين لعام 2005 الوثيقة التوجيهية، ازدادت الحاجة إلى اتباع نهج على نطاق الحركة إزاء العلاقات المدنية-العسكرية فيما يتعلق بأنشطة التأهب للكوارث ومواجهتها بسبب عوامل عدة، منها ما يلي:

- يتنامى احتمال أداء الأجهزة العسكرية³ دوراً في مجال التأهب للكوارث ومواجهتها، إذ يتجاوز نطاق الكوارث وحجمها وتعقيدها ومدتها قدرة الكيانات المدنية الوطنية والدولية على مواجهتها بفعالية.⁴ وقد تؤدي الدوافع المختلفة التي تكمن وراء تنامي دور هذه الأجهزة إلى ظهور مشاكل تتعلق بتصور الناس لمكونات الحركة.⁵
- يزيد وجود قوات عسكرية محلية وأجنبية وتضاعف أعداد الجماعات المسلحة من غير الدول في مواقع العمليات الإنسانية من احتمال تفاعل مكونات الحركة مع الأجهزة العسكرية ومن تعقيد هذا التفاعل.⁶
- تتعامل منظمات إنسانية أخرى مع أجهزة عسكرية باتباع نهج مختلفة⁷ في عدة مجالات، وغالباً ما تستند إلى تفسيرها الخاص للعناصر التي تشكل التفاعل القائم على المبادئ أثناء مواجهة إحدى الكوارث.⁸ ويؤدي عدم وجود نهج مشترك بين المنظمات الإنسانية إلى إرباك الأجهزة العسكرية وإضعاف الجهود المبذولة للحفاظ على الحيز المتاح للعمل الإنساني وعلى المبادئ الإنسانية.

وقد أصبحت مواجهة الكوارث في الغالب ذات طابع عابر للحدود الوطنية، إذ تعمل كل من القوات العسكرية⁹ والمنظمات الإنسانية على نطاق عالمي. ويقضي هذا من الحركة اعتماد نهج عالمي مشترك إزاء العلاقات المدنية-العسكرية وامتسق مع المبادئ الأساسية في طريقة حفاظها على الحيز المتاح لعملها الإنساني.

وساعدت الوثيقة التوجيهية الحركة في أن تكون أكثر اتساقاً وأفضل تنسيقاً أثناء تأهبها للكوارث ومواجهتها على مدى السنوات الـ 13 الماضية. وقد اتخذت مكونات الحركة خطوات لتفعيل هذه الوثيقة التوجيهية بوضع الأدوات والنهج التي تعزز، على المستوى الإقليمي أساساً، التعاون والتنسيق بخصوص العلاقات المدنية-العسكرية خلال عمليات مواجهة الكوارث. وعلى وجه التحديد، اعترفت 35 جمعية وطنية، خلال المؤتمر التاسع عشر للبلدان الأمريكية في عام 2012 بأهمية تعزيز العلاقات المدنية-العسكرية وأوصت بها كجزء من دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة. وهو ما أدى إلى عقد منطقة آسيا والمحيط الهادئ لأول منتدى للعلاقات المدنية-العسكرية في عام 2014 والمؤتمر التاسع لآسيا والمحيط الهادئ الذي أصدر "نداء ييجين من أجل الابتكار"، والذي التزمت 45 جمعية وطنية بموجبه

³ وفقاً للوثيقة التوجيهية، تُعرف الأجهزة العسكرية بأنها "جميع الأجهزة والجماعات التي تنفذ مهام وعمليات عسكرية".

⁴ E. Ferris, *Future Directions in Civil-Military Response to Natural Disasters*, Australian Civil-Military Centre, Canberra, 2012; C.-A. Hofmann and L. Hudson, "Military responses to natural disasters: Last resort or inevitable trend?", *Humanitarian Exchange*, No. 44, 2009, pp. 29-31; H. Ahmad et al., *The Effectiveness of Foreign Military Assets in Natural Disaster Response*, Stockholm International Peace Research Institute, Stockholm, 2008.

⁵ D. Capie, "The United States and humanitarian assistance and disaster relief (HADR) in East Asia: Connecting coercive and non-coercive uses of military power", *Journal of Strategic Studies*, Vol. 38, Issue 3, 2015, pp. 309-331; H. Karadag, "Forcing the common good: The significance of public diplomacy in military affairs", *Armed Forces & Society*, Vol. 43, Issue 1, 2017, pp. 72-91; J.S. Nye Jr., "Get smart: Combining hard and soft power", *Foreign Affairs*, Vol. 88, No. 4, July/August 2009, pp. 160-163; A. Chong, "Smart power and military force: An introduction", *Journal of Strategic Studies*, Vol. 38, Issue 3, 2015, pp. 233-244.

⁶ S. Gordon, S. Haysom and V. Metcalfe, *Trends and Challenges in Humanitarian Civil-Military Coordination*, Humanitarian Policy Group, London, 2012.

⁷ M. Berg and V. Metcalfe, *Country-Specific Civil-Military Coordination Guidelines*, Humanitarian Policy Group, London, 2012.

⁸ بالإضافة إلى السياسات الحالية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فإن المنظمات الإنسانية مثل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وأوكسفام، ومنظمة كير الدولية، ومنظمة إنقاذ الطفولة، والمجلس النرويجي للاجئين وغيرها من المنظمات التي لها سياسات إزاء العلاقات المدنية-العسكرية، في حين يعكف البعض الآخر على عملية تطوير مثل هذه السياسات.

⁹ من أبرز القوات العسكرية التي تشارك في أنشطة التأهب للكوارث ومواجهتها في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الوسطى والجنوبية، القوات العسكرية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وتقوم القوات العسكرية الأخرى بتوسيع نطاق أنشطتها المتعلقة بمواجهة الكوارث في المناطق الأجنبية ذات الاهتمام القومي.

بالعمل على استراتيجية بشأن العلاقات المدنية-العسكرية وإجراءات عمل موحدة. ووضعت هذه الأنشطة التي تُقدت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأساس لتبادل الأدوات والممارسات عبر الحركة، وإعارة موظفي اللجنة الدولية إلى الاتحاد الدولي، وإعداد مبادئ توجيهية وتدريبات مشتركة. وقد انطلقت أعمال مماثلة في منطقة الأمريكيتين، والتزمت مناطق أخرى بتعزيز نهجها الإقليمية المتبعة في إدارة العلاقات المدنية-العسكرية. وأخذت بعض الجمعيات الوطنية على عاتقها إنجاز هذه الأعمال على المستوى الوطني.

وعلى الرغم مما حظي به هذا التقدم من ترحيب، فقد كان تنفيذ الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي لهذه الوثيقة التوجيهية جزئياً، وتأثر، بنسب متفاوتة، بالتحديات الميدانية، وبتفسيرها وتنفيذها للمهام المسندة إليها وللمبادئ الأساسية، وبمدى فهمها للدور المنوط بها تجاه السلطات العامة (بما في ذلك دور كل جمعية وطنية كجهة مساعدة للسلطات في المجال الإنساني)، وبالموارد المتاحة لإدارة العلاقات المدنية-العسكرية.

وخلص استبيان أُجري في عام 2017 وشمل 23 جمعية وطنية (تسع من آسيا والمحيط الهادئ، وخمس من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأربع من الأمريكيتين، وثلاث من أفريقيا واثنتان من أوروبا) و55 ممثلاً عن الاتحاد الدولي (26 رئيس مكتب قطري و11 رئيس مكتب مجموعة قطرية ومديون إقليميون ونوابهم) إلى أن 66% يعتقدون أن هناك حاجة إلى إيلاء أهمية أكبر للعلاقات المدنية-العسكرية، واعتبر 20% فقط أن المعلومات الحالية والمواد التدريبية التي تُتيحها الحركة بشأن العلاقات المدنية-العسكرية كافية.

ونتيجة لهذه التطورات والتفاعل المتزايد بين الجهات المعنية بمواجهة الكوارث في الحركة والأجهزة العسكرية، بات من الجلي وجوب تنفيذ الوثيقة التوجيهية وتعزيزها على نطاق أوسع، من خلال توفير دعم متجدد على المستويين الوطني والإقليمي كجزء من نهج أوسع بشأن العلاقات المدنية-العسكرية على نطاق الحركة يُدرج في خطة عمل متعددة السنوات خاصة بالعلاقات المدنية-العسكرية.

(2) الرؤية والأهداف

استناداً إلى التجربة الإقليمية، حُدّدت ثلاثة أهداف أساسية ومترابطة من أجل مواصلة تعزيز نهج العلاقات المدنية-العسكرية على نطاق الحركة:

- إعداد إطار تشغيلي مشترك بشأن العلاقات المدنية-العسكرية للممارسين المعنيين بمواجهة الكوارث في الحركة من خلال تحديد الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات وتبادلها واعتمادها لأغراض التنفيذ على المستويات الدولي والإقليمي والوطني
- إقامة شبكة على نطاق الحركة تستخدم موارد مشتركة ودائمة لتعزيز الصلاحيات والمعارف والخبرات المتصلة بالعلاقات المدنية-العسكرية.
- الاضطلاع بأنشطة داخلية وخارجية في مجال المناصرة من أجل الحفاظ على حيز العمل الإنساني المتاح للحركة وضمان أن يكون لها صوت مؤثر في التطورات التي تطرأ مستقبلاً على العلاقات المدنية-العسكرية في جميع أنحاء العالم.

ألف) إعداد إطار تشغيلي مشترك

يجب أن يستند أي نهج مشترك بين مكونات الحركة بشأن العلاقات المدنية-العسكرية إلى إطار تشغيلي مشترك للجهات المكلفة بمواجهة الكوارث، يدعم السياسات القائمة بشأن العلاقات المدنية-العسكرية ويراعي في الوقت عينه نطاق العمليات الواسع من خلال الاستفادة من الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات. ويجب أن يضمن الإطار اتباع نهج إزاء العلاقات المدنية-العسكرية يكون قائماً على المبادئ ومنتسقا من أجل المواجهة الفعالة للكوارث داخل الحركة. وستُستعرض المبادئ التوجيهية والأدوات القائمة المتعلقة بالعلاقات المدنية-العسكرية من خلال استخدام الوثيقة التوجيهية الحالية بصفتها سياسة عامة. وعند الضرورة، ستُعد وتُعمم النسخ المنقحة التي تتسق مع النهج الشامل للحركة إزاء العلاقات المدنية-العسكرية. وسيشمل ذلك، على وجه التحديد، ما يلي:

- إعداد دليل للحركة. بعد التحقق من صحة المبادئ التوجيهية والأدوات القائمة، سيُعد دليل للحركة بشأن العلاقات المدنية-العسكرية تنفيذياً للقرار 7 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2005 المعنون "وثيقة توجيهية بشأن العلاقات بين مكونات الحركة"

والأجهزة العسكرية". وستتضمن أيضا ملاحق إقليمية ومواضيعية تتناول سيناريوهات كوارث معينة، كالأوبئة مثلاً، والنهج الإقليمية المحددة السياق.

- دمج موضوع العلاقات المدنية-العسكرية كموضوع يتقاطع مع مجالات عدة. نظراً إلى أن الحركة تُعدّ سياسات وتوجيهات وأطراً في مجالات مثل الصحة والحماية واللوجستيات والأمن، سيُدرج موضوع العلاقات المدنية-العسكرية في تلك الوثائق.

باء) إقامة شبكة على نطاق الحركة

تتطلب صياغة نهج على نطاق الحركة وجود شبكة من الموظفين من جميع المكونات يتولون مسؤولية العلاقات المدنية-العسكرية ولديهم المعارف والخبرات اللازمة في هذا المجال من أجل تعميمها في جميع أنشطة مواجهة الكوارث وأنشطة التدريب. وستكفل هذه الشبكة تنفيذ خطة العمل بشأن العلاقات المدنية-العسكرية لدعم إدارة الكوارث بشكل فعال وقائم على مبادئ. ويتطلب بناء شبكة خاصة بالعلاقات المدنية-العسكرية تحديد الموظفين من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية الذين سيضطعون بدور مباشر في مجال العلاقات المدنية-العسكرية وتزويدهم بالمعارف اللازمة لأداء وظائفهم، وضمان تواصلهم مع بعضهم البعض.

وتتضمن العناصر الرئيسية ما يلي:

- إنشاء بنية للموارد البشرية. يتضمن ذلك تحديد الموظفين من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية الذين قد يحتاجون إلى المشاركة في مجال العلاقات مع الجهات المدنية والعسكرية أو الذين يمكنهم الاضطلاع بأدوار أو مهام فيه. وهذا يعني عموماً جهات الاتصال المعنية بالعلاقات المدنية-العسكرية التي يشمل دورها حكماً العلاقات المدنية-العسكرية، ومنسقي العلاقات المدنية-العسكرية الذين تشكل هذه العلاقات المسؤولية الأولية في إطار أدوارهم أو مهامهم.
- إنشاء مسار تعلم للعلاقات المدنية-العسكرية. سيتضمن مسار التعلم سلسلة تدريجية من الأنشطة التدريبية التي ستزود الموظفين بالمهارات المطلوبة للاضطلاع بأدوارهم. وستتراوح المواد التدريبية من حزمة تدريب عبر الإنترنت متاحة لجميع موظفي الحركة والدورات التدريبية المتاحة حالياً التي تُحدّث لتتضمن العلاقات مع الجهات المدنية والعسكرية وصولاً إلى عقد دورة تدريبية حضورية لمدة خمسة أيام بشأن العلاقات المدنية-العسكرية بمثابة للدورات التدريبية التي تجري حالياً في آسيا والمحيط الهادئ والأميركتين والتي تُعد الموظفين لإدارة العلاقات المدنية-العسكرية خلال عمليات مواجهة الكوارث.
- بناء قدرات الجمعية الوطنية في مجال العلاقات المدنية-العسكرية. ويمكن بناء القدرات في هذا المجال من خلال مسار التعلم أو التدريب أو التوجيه المصمم على المستوى القطري باستخدام أدوات لتطوير الجمعية الوطنية مثل نهج الاستعداد للمواجهة الفعالة.
- تحسين القدرة على الانتشار السريع. سُدّرج في بنية الموارد البشرية مواصفات وظيفية محددة لموظفي الانتشار السريع تتطلب التمتع بالكفاءة الفنية في مجال العلاقات المدنية-العسكرية. وستدرج العلاقات المدنية-العسكرية في مسار التعلم بإضافة تدريب لتعزيز كفاءة جميع موظفي الانتشار السريع في مجال هذه العلاقات.

جيم) الاضطلاع بأنشطة داخلية وخارجية في مجال المناصرة

يمكن للحركة، من خلال التفاعل مع جهات داخلية وخارجية، أن تتأكد من أن أصحاب المصلحة الخارجيين قد فهموا نهجنا المشترك إزاء العلاقات المدنية-العسكرية في إدارة الكوارث على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي ووافقوا عليه. وسيضمن هذا التفاعل أيضاً أن يكون للحركة صوت يُسمع عالمياً فيؤثر على التطورات المستقبلية في مجال العلاقات المدنية-العسكرية، بما في ذلك من خلال الشراكات.

ويجب أن يهدف الخطاب بشأن العلاقات المدنية-العسكرية في داخل الحركة إلى كسب الدعم بشأن النهج، ومجانسة فهم سياسات الحركة بشأن العلاقات المدنية-العسكرية، وتكوين الأفراد المحددين للقيام بأنشطة التواصل. وقد يشمل ذلك إدراج العلاقات المدنية-العسكرية في الوثائق الرسمية مثل الاستراتيجية حتى عام 2030، وإذكاء الوعي على المستوى الداخلي (على سبيل المثال، من خلال مجلة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وشريط فيديو للتوعية بالعلاقات المدنية-العسكرية) وتدابير محددة من التفاعل وإذكاء الوعي بالعلاقات المدنية-العسكرية لدى كبار المسؤولين في الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية.

وستتقف التواصل من هم خارج الحركة، بمن فيهم الجهات الأخرى العاملة في المجال الإنساني والدبلوماسيون والجهات المانحة والهيئات العسكرية الأخرى بشأن أنشطة التأهب للكوارث ومواجهتها ونهج الحركة بشأن العلاقات المدنية-العسكرية، بما في ذلك أهمية الالتزام بالمبادئ الأساسية والحفاظ على حيز للعمل الإنساني.

وتشمل العناصر الرئيسية ما يلي:

- عقد منتدى دولي بشأن العلاقات المدنية-العسكرية في عام 2020 لتوفير فرصة للأجهزة العسكرية وأوساط العمل الإنساني للتداول بخصوص العلاقات المدنية-العسكرية في إدارة الكوارث
- قيام مكونات الحركة بتنسيق تمارين وندوات وورش عمل ودورات تدريب في مجال العلاقات المدنية-العسكرية للجهات الأخرى العاملة في المجال الإنساني، والأجهزة العسكرية، وما إلى ذلك والمشاركة في هذه الأحداث باستخدام خطاب مشترك
- التأثير على سلوك الأجهزة العسكرية وغيرها من الجهات الإنسانية من خلال الحوار والأحداث المذكورة أعلاه لتعزيز "الركن الأحمر" و"قنوات التواصل الحمراء" الخاصة بالحركة والحفاظ عليها وضمان احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ.

وستضمن مجالات النشاط الثلاثة هذه أن تكون علاقات الحركة مع الجهات العسكرية في مجال التأهب للكوارث ومواجهتها علاقات متسقة، ومصممة في إطار مبادئ توجيهية عملية مشتركة، ومدعومة بالخبرات والأدوات والتدريبات المناسبة، وضمان الحفاظ على حيز العمل الإنساني المتاح لنا. وعلاوة على ذلك، فلن يعزز هذا النهج المتناسك إزاء العلاقات المدنية-العسكرية القدرة على الاستجابة بفعالية أكبر فحسب، بل سيعزز أيضاً، من خلال تجسيد المبادئ الأساسية، سبل الوصول وكسب القبول، مما يحسّن قدرة الحركة على خدمة الأشخاص المتضررين والمجتمعات المتضررة.

(3) التنفيذ والموارد والمراقبة

يمكن مفتاح نجاح إعداد نهج مشترك بشأن العلاقات مع الجهات المدنية والعسكرية في جمع تآزري للمهارات والخبرات والموارد الجماعية ودعم مكونات الحركة على جميع المستويات. وفي عام 2019، دعم المستشار العالمي الجديد في العلاقات المدنية-العسكرية العملية من خلال تسهيل عملية التعاون في مجال هذه العلاقات وتعزيز الاتساق الإقليمي بين مكونات الحركة. ودعم جميع مكونات الحركة ضرورة لضمان التنفيذ الفعال لنهج العلاقات المدنية-العسكرية المقترح، بما في ذلك من خلال تخصيص موارد للأنشطة، مثل إعداد دليل للحركة، وتنظيم دورات تدريبية واستضافتها، ودعم أنشطة التواصل.

ولضمان إحراز تقدم، نوصي بأن يُقدّم تقرير إلى مجلس المندوبين لعام 2021 بشأن تفعيل الوثيقة التوجيهية من خلال مواصلة تنفيذ الأهداف الثلاثة المذكورة آنفاً.

(4) الخلاصة والتوصيات

يعتمد هذا النهج المشترك للعلاقات المدنية-العسكرية على تفاعل متسق وقائم على المبادئ مع الأجهزة العسكرية في أنشطة التأهب للكوارث ومواجهتها. وسيعزز اعتماد هذا النهج التعاون والتنسيق في الحركة بطريقة تُفعل الوثيقة التوجيهية والمبادئ والقواعد. ويتضمن نهج العلاقات المدنية-العسكرية ثلاثة أهداف أساسية حدّدت بصفتها أهدافاً ضرورية لتحسين العلاقات المدنية-العسكرية على نطاق الحركة، وستنفذ خلال فترة ثلاث سنوات. وتترابط هذه الأهداف وتتطلب دعماً متجدداً من الحركة ككل ومن جميع المكونات على الصعيدين الوطني والإقليمي، خاصة وأن جميع مكونات الحركة تتفاعل مع الأجهزة العسكرية وتتواصل معها بشكل متواتر. وسيؤدي تحقيق الأهداف في نهاية المطاف إلى تحسين مواجهة الكوارث.